الأمم المتحدة

A/AC.109/2007/7

الجمعية العامة

Distr.: General
14 March 2007
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ
إعلان منح الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة

جُزُر فرجن التابعة للولايات المتحدة

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا –	معلومات أساسية	١-٣	٣
ثانيا –	الجوانب الدستورية والسياسية والقانونية	٤-١٢	٤
	ألف – لمحة عامة	٤-٧	٤
	باء – الانتخابات الأخيرة والمسائل السياسية	٨-١٢	٥
ثالثا –	الميزانية	١٣-١٦	٧
رابعا –	الاقتصاد	١٧-٤٠	٨
	ألف – لمحة عامة	١٧-١٩	٨
	باء – القطاعات الاقتصادية	٢٠-٣٢	٩
	١ – الزراعة ومصائد الأسماك	٢٠-٢١	٩
	٢ – الصناعة التحويلية والصناعة	٢٢-٢٧	١٠

050407 030407 07-26959 (A)

	٣ - التشييد	٢٨-٣٠	١١
	٤ - السياحة	٣١-٣٢	١٢
جيم -	الشؤون المالية	٣٣-٣٥	١٢
دال -	النقل والاتصالات	٣٦-٣٨	١٣
هاء -	المرافق العامة والمياه ومرافق الصرف الصحي	٣٩-٤٠	١٣
خامسا -	المسائل العسكرية	٤١-٤٢	١٤
سادسا -	الأحوال الاجتماعية	٤٣-٦١	١٤
ألف -	اليد العاملة	٤٣-٤٦	١٤
بـاء -	التعليم	٤٧-٥٢	١٥
جيم -	الصحة العامة	٥٣-٥٧	١٧
دال -	حقوق الإنسان والمسائل المتصلة بها	٥٨	١٩
هاء -	الجريمة ومكافحتها	٥٩-٦١	١٩
سابعا -	البيئة	٦٢-٦٥	١٩
ألف -	حماية الموارد الطبيعية	٦٢-٦٤	١٩
بـاء -	التأهب للكوارث	٦٥	٢٠
ثامنا -	مركز الإقليم في المستقبل	٦٦-٧٤	٢٠
ألف -	موقف حكومة الإقليم	٦٦-٦٩	٢٠
بـاء -	موقف الدولة القائمة بالإدارة	٧٠-٧١	٢١
جيم -	الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة	٧٢-٧٣	٢٢
	١ - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة	٧٢	٢٢
	٢ - الجمعية العامة	٧٣	٢٢

أولا – معلومات أساسية

١ – يقع إقليم جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة[١]، وهو إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره الولايات المتحدة الأمريكية، في الجزء الشرقي من البحر الكاريبي على مسافة نحو ١ ٠٠٠ ميل جنوب شرق ميامي و ٤٥ ميلا شرق بورتوريكو. ويتكون الإقليم من ثلاث جزر رئيسية (هي سانت كروا، وسانت جون، وسانت توماس) وجزيرة صغيرة واحدة (هي ووتر أيلند) نقلتها وزارة الداخلية في الولايات المتحدة في عام ١٩٩٦ إلى ولاية حكومة الإقليم. وتقع العاصمة، شارلوت أمالي، في جزيرة سانت توماس. وكانت الجزر إقليما تابعا للدانمرك من عام ١٧٥٤ إلى عام ١٩١٧، حينما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بشرائها لقاء مبلغ ٢٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة. ويضطلع مكتب شؤون الجزر بمسؤوليات وزير الداخلية فيما يتعلق بالإقليم.

٢ – وفي عام ٢٠٠٦، كان عدد سكان الإقليم ٦٠٥ ١٠٨ نسمة، يعيش حوالي ٤ ٢٥٠ نسمة منهم في سانت جون، فيما يقطن الباقي من السكان بالتساوي تقريبا في سانت توماس وسانت كروا. ويقل عمر ٥٠ في المائة تقريبا من السكان عن ٣٥ سنة. ويتألف سكان الإقليم من السود بنسبة ٧٨ في المائة، والبيض بنسبة ١٠ في المائة، وأجناس أخرى بنسبة ١٢ في المائة[٢].

٣ – وتشكل جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة إقليما أنشئ بموجب قانون أساسي صادر عن الولايات المتحدة وليس مدمجا بها. وبعد أن اعتمدت الدولة القائمة بالإدارة القانون الأساسي لجزر فرجن (لعام ١٩٣٦) وتنقيحه في عام ١٩٥٤، منح الإقليم قدرا من الحكم الذاتي فيما يتعلق بالشؤون المحلية. والسلطة التنفيذية موكولة إلى حاكم جرت العادة منذ عام ١٩٧٠ على انتخابه مع نائبه من نفس الانتماء الحزبي بالاقتراع المباشر لولاية مدتها أربع سنوات. ولا ينتخب الحاكم سوى لولايتين متتاليتين، على أنه يمكن إعادة انتخابه بعد مرور ولاية كاملة على انتهاء ولايته. ويعين الحاكم رؤساء الإدارات التنفيذية بعد استشارة الهيئة التشريعية وموافقتها، وله سلطة إقرار التشريعات أو نقضها، وإصدار الأوامر التنفيذية. وعلى الصعيد الوطني، ينتخب الإقليم مندوبا عنه إلى كونغرس الولايات المتحدة قادر على التصويت في لجان الكونغرس.

---

(١) استُمدت المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه من مصادر منشورة، منها ما نشرته حكومة الإقليم، ومن معلومات وردت على الأمين العام من الدولة القائمة بالإدارة، بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة.

(٢) مكتب شؤون الجزر (www.pacificweb.org)؛ وكالة المخابرات المركزية التابعة للولايات المتحدة، *The World Factbook, 2007*.

ثانيا – الجوانب الدستورية والسياسية والقانونية

ألف – لمحة عامة

٤ – منذ أن نقحت الدولة القائمة بالإدارة القانون الأساسي لجزر فرجن في عام ١٩٥٤، جرت أربع محاولات للاستعاضة عنه بدستور مكتوب محليا يقره شعب الإقليم ويكون من شأنه أن ينظم آليات الحكم الداخلي. ورغم أن كونغرس الولايات المتحدة أذن بإقرار دستور محلي في عام ١٩٧٦، لم تتوج أي من تلك المحاولات الأربع بالنجاح. وفيما يتعلق بالوضع السياسي للإقليم، أجري الاستفتاء الأول والوحيد بشأن طائفة من الخيارات السياسية في عام ١٩٩٣. بيد أنه لم يشارك في ذلك الاستفتاء سوى ٢٧ في المائة من الناخبين، صوَّت ٨٠,٣ في المائة منهم لصالح الحفاظ على الوضع الراهن. واعتبرت النتيجة باطلة لأن نسبة المشاركين قلت عن ٥٠ في المائة من الناخبين.

٥ – وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، أصدر الحاكم السابق تشارلز و. تيرنبول قانون المؤتمر الدستوري الخامس، الذي اعتبر بمثابة المحاولة الخامسة لوضع دستور محلي. وتقرر أن يتألف المؤتمر من ٣٠ مندوبا محليا يتم اختيارهم في انتخاب خاص يجرى في شباط/فبراير ٢٠٠٦. وكان ممن المقرر أن يحيل المؤتمر مشروع الدستور إلى الحاكم الذي يرفعه بدوره إلى رئيس الولايات المتحدة. وعند موافقة كونغرس الولايات المتحدة على وثيقة الدستور، يمكن إجراء استفتاء للتصديق عليه[٢]. وأيد الحاكم السابق في خطابه عن حالة الإقليم لعام ٢٠٠٥ هذا الاقتراح الذي قال عنه إنه ربما كان أفضل آلية لاعتماد دستور خاص بجزر فرجن[٣]. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، قررت الهيئة التشريعية للإقليم تأجيل موعد انعقاد المؤتمر إلى تموز/يوليه ٢٠٠٧، مشيرة إلى أنه يلزم مزيد من الوقت للقيام بالاستعدادات المناسبة[٤].

٦ – وفي الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي بشأن إنهاء الاستعمار، المعقودة في أيار/مايو ٢٠٠٥، كررت جوديث بورن، رئيسة رابطة الأمم المتحدة لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، التأكيد على الحاجة إلى توفير المعلومات والتثقيف على نحو موثوق به بشأن المركز الدولي للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وبشأن خيارات تقرير المصير المتاحة لشعوبها. ولاحظت أنه على الرغم من أن التشريع المتعلق بالمؤتمر الدستوري الخامس يبدو وكأنه عمل من أعمال تقرير المصير، فإن القانون الاتحادي، مع ذلك، يبين

(٣) الخطاب عن حالة الإقليم، ألقاه الحاكم تشارلز و. تيرنبول في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وأعيد نشره كاملا في صحيفة *St. Thomas Source* في ١ شباط/فبراير ٢٠٠٥ (www.onepaper.com/stthomasvi).

(٤) *The Virgin Islands Daily News*, 23 December 2005.

بوضوح أنه ”ليس لأي دستور تعتمده جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة أن يؤثر على مركزها بوصفها من ’الأقاليم أو الممتلكات الأخرى‘ التابعة للولايات المتحدة على النحو المشار إليه في الفقرة المتعلقة بالأقاليم في دستور الولايات المتحدة.“ وحددت المادتان ٥٨٤/٩٤ المؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦ و ٥٩٧/٩٦ المؤرخة ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ من القانون العام للولايات المتحدة أنه ينبغي لهذا الدستور ”أن يعترف بسيادة الولايات المتحدة على جزر فرجن وبغلبة أحكام دستور الولايات المتحدة ومعاهداتها وقوانينها المعمول بها بشأن جزر فرجن ...، بما في ذلك، وليس على سبيل الحصر، أحكام ... القانون الأساسي المنقح لجزر فرجن ... التي لا تتصل بمسألة الحكم الذاتي المحلي“[٥].

٧ - ويمكن الاطلاع على معلومات عن الجوانب القانونية في ورقة عمل أُعدت في عام ٢٠٠٥ (A/AC.109/2005/9). وحدث تطور في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ عندما قبلت المحكمة العليا لجزر فرجن قضاتها الأوائل. فقد كان للإقليم الحق منذ سنة ١٩٨٤ في إنشاء محكمة عليا ولكنه لم يفعل ذلك إلى أن حوّل الحاكم السابق تيرنبول ذلك الحق إلى قانون في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وقال رئيس رابطة محامي جزر فرجن، أموس كارتي، أن إنشاء المحكمة العليا سيحول دون التدخل الاتحادي في شؤون القضاء بالجزر، فيما يتعلق بالمسائل القانونية البحتة[٦].

باء - الانتخابات الأخيرة والمسائل السياسية

٨ - في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، كسب انتخابات حاكم الإقليم جون ديجونغ، من الحزب الديمقراطي، أمام مرشح الحزب المستقل بـ ٥٧ في المائة من الأصوات. وأعيد انتخاب المندوبة الحالية لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة لدى كونغرس الولايات المتحدة دونا م. كريستنسن من الحزب الديمقراطي أيضا لشغل هذا المنصب لولاية سادسة مدتها سنتان، وذلك بنسبة ٦٣ في المائة من الأصوات. وفي كانون الثاني/يناير رأست السيدة كريستنسن اللجنة الفرعية المعنية بشؤون الجزر، في لجنة مجلس النواب المعنية بالموارد الطبيعية[٧].

(٥) للاطلاع على موجز البيان، انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الستون، الملحق رقم ٢٣ (A/60/23)، الفصل الثاني، المرفق، الفقرة ٣٧.

(٦) www.caribbeannetnews.com، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

(٧) المرجع نفسه، ١ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

٩ - وفيما يتعلق بوفد الإقليم إلى كونغرس الولايات المتحدة، استعاد الوفد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ حقوق تصويت محدودة داخل مجلس نواب الولايات المتحدة. والتغيّر رمزي إلى حد كبير لأنه لا يعطي للمثلي الإقليم سوى حق التصويت على التعديلات المقترحة خلال المناقشة، وليس خلال الموافقة النهائية على مشاريع القوانين[٨]. ومع ذلك أشاد وفد جزر فرجن ووفود أقاليم أخرى تابعة للولايات المتحدة باستعادة حقوق التصويت تلك واعتبرها فرصة لإسماع صوت أقاليمها في العملية التشريعية[٩].

١٠ - وأجريت الانتخابات التشريعية الأخيرة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ وأسفرت عن انتخاب ١٥ من الشيوخ، ١٠ منهم من الحزب الديمقراطي و ٣ من أعضاء حركة المواطنين المستقلين و ٢ من غير المنتمين إلى أحزاب. ورغم أن النتائج أسفرت عن أغلبية ديمقراطية قوية في الهيئة التشريعية، انشق ثلاثة من الشيوخ الديمقراطيين عن حزبهم بعد الانتخابات وكونوا، مع الشيوخ المنتمين لحركة المواطنين المستقلين وغير المنتمين إلى أحزاب، أغلبية توافق آراء[١٠]. وستنظم الانتخابات التشريعية القادمة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

١١ - وصف الحاكم ديجونغ في خطابه عن حالة الإقليم، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ تلك الحالة بأنها هشة وتبعث على القلق وحبلى بالتغيّرات. وتطرق إلى العجز الهيكلي في الميزانية، والى الفقر والجريمة، وتداعي الهياكل الأساسية، وجوانب النقص في الخدمات الصحية والتعليمية. وفيما يتعلق بالعلاقات مع الحكومة الاتحادية، أعرب الحاكم ديجونغ عن تأييده لوضع دستور لجزر فرجن وانتقد التدخل الاتحادي غير المناسب في شؤون الإقليم. بيد أنه أوضح أن أحسن طريقة للدفع عن الإقليم من الطغيان الاتحادي هو تحسين فعالية الحكومة وامتثالها لكل من القوانين المحلية والاتحادية[١١]. وفي اجتماع عُقد في واشنطن العاصمة في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧ مع الفريق المشترك المعني بشؤون الجزر، الذي يتيح لحكام تلك الأقاليم فرصة عرض أولوياتهم على فريق من مسؤولي الحكومة الاتحادية، تكلم الحاكم ديجونغ عن التزامه بإقامة علاقة مختلفة بين الإقليم والحكومة الاتحادية. وقال ”إني أدرك قلة فعالية تعاملنا مع الوكالات الاتحادية، بيد أن هدفي هو التوصل فعلا إلى وضع حد لسيطرة الجانب الاتحادي على الحكومة المحلية، وإني أود أن أعرف ما هو المطلوب لتحقيق ذلك“. وأضاف أن إدارته سوف تتعاون مع الوكالات الاتحادية فيما تقوم به من عمليات التدقيق

(٨) نيويورك تايمز، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

(٩) Pacific Magazine، www.pacificmagazine.net/news ، ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

(١٠) *The Virgin Islands Daily News*، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

(١١) الخطاب عن حالة الإقليم، ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، www.governordejongh.com.

وما تعرب عنه من قلق، وأكد على الحاجة إلى العمل المشترك بين الحكومتين المحلية والاتحادية[١٢].

١٢ - وعقد مجلس عموم جزر فرجن اجتماعه الثالث في سان توماس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. ورأسه كل من الحاكم السابق تيرنبول ورئيس الوزراء أورلندو سميث من جزر فرجن البريطانية. وناقش المجلس سبل تعزيز التعاون بين الإقليمين ومسائل مشتركة أخرى، منها إنفاذ القوانين والنقل بين الجزر[١٣].

ثالثا - الميزانية

١٣ - ورد في ورقتي عمل سابقتين (A/AC.109/2001/3، الفقرات من ١٣ إلى ١٧ و A/AC.109/2002/4، الفقرات من ١٣ إلى ١٧) وصف تفصيلي للحالة المالية غير المستقرة للإقليم في أواخر تسعينات القرن الماضي والتدابير التي اتخذت على الصعيدين الاتحادي والمحلي لتجنب الإفلاس. ومنذ عام ٢٠٠٠، تتم الموافقة على ميزانية الإقليم في إطار الخطة الاستراتيجية لمكتب الشؤون الجزرية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥، وهي خطة تدعو جميع حكومات الجزر، في جملة أمور، إلى تنفيذ خطط طويلة الأجل لتحسين الإدارة المالية بحلول عام ٢٠٠٥. ووفقا لما ذكره الحاكم السابق، فإن إدارته بذلت قصاراها من أجل إنعاش العلاقة مع الحكومة الاتحادية وتوطيدها، وذلك بإنجاز عمليات مراجعة للحسابات فات موعد إنجازها منذ وقت طويل وجعل الحكومة المحلية تمتثل للمعايير الاتحادية في مراجعة الحسابات. وأفيد بأن الثقة الجديدة التي أصبحت للوكالات الاتحادية في جزر فرجن أدت إلى زيادة منح التمويل الاتحادية بحوالي ٥٠ في المائة منذ عام ١٩٩٩، فبلغت ٢٨٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٤، حسب أرقام خزينة الولايات المتحدة[١٤].

١٤ - وأفاد تقرير أصدره مؤخرا مكتب المحاسبة التابع لحكومة الولايات المتحدة أنه ينبغي لوزارة الداخلية بالولايات المتحدة أن تكثف مساعدتها للأقاليم التي تعاني عجزا في تمويلها الإداري. ويشير التقرير إلى وجود تحديات صعبة تواجه جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في مجالات الاقتصاد والضرائب والإدارة المالية، ويوصي بتكثيف الجهود لتحسين الإبلاغ المالي عن طريق التنسيق مع المسؤولين من وكالات اتحادية أخرى مانحة[١٥].

---

(١٢) www.caribbeannetnews.com، ٢ آذار/مارس ٢٠٠٧.

(١٣) المرجع نفسه، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

(١٤) وزير الداخلية، غايل نورتن (انظر http://www.businessopportunitiesconference.com)، ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

(١٥) وزارة الداخلية: التحديات الإدارية الرئيسية، مكتب المحاسبة الحكومية، www.gao.gov، ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

١٥ - وتعمل الحكومة حاليا على إنشاء وحدة للمراجعة الداخلية للحسابات ونظام جديد للإدارة المالية[١٦]. ومراجعة الحسابات الضريبية من شروط الامتثال لقوانين الإبلاغ الاتحادية ولضمان الحيلولة دون فقد أموال اتحادية بموجب قانون المراجعة الوحيدة للحسابات. ومن المقرر الانتهاء من مراجعة حسابات السنة المالية ٢٠٠٥ في أيار/مايو ٢٠٠٧، فيكون الإقليم بذلك متأخرا بسنة واحدة في الوفاء بشرط الإبلاغ[١٧].

١٦ - وأفادت معلومات قدمتها الدولة القائمة بالإدارة أنه تمت الموافقة على ميزانية السنة المالية لعام ٢٠٠٧ بمبلغ ٦٥٠ مليون دولار.

رابعا - الاقتصاد

ألف - لمحة عامة

١٧ - بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للإقليم ٦٥٢ ١٨ من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٦، وهو أقل من نصف متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة القارية[١٨]. وبلغ نمو ذلك الناتج ٣،٢ في المائة في عام ٢٠٠٥، وتشير التقديرات إلى أن نموه يبلغ ٣،٦ في المائة عام ٢٠٠٦. ويعزى النمو في عام ٢٠٠٦ إلى تحسّن إدارة الاقتصاد الكلي، والرقم القياسي الذي سجلته الضرائب على الدخل، بسبب ارتفاع أسعار النفط، والاستثمارات التجارية، والاستثمارات العقارية[١٩].

١٨ - ووفقا لما ذكره الحاكم السابق تيرنبول، يتمثل أحد العناصر الرئيسية في خطة الإنعاش المالي للإقليم في تعزيز برنامج الحوافز الضريبية التابع للجنة التنمية الاقتصادية. وهذه اللجنة المسؤولة عن تعزيز تنمية اقتصاد الإقليم وتنويعه، تنفذ ذلك البرنامج منذ عام ٢٠٠١ بهدف اجتذاب استثمارات جديدة إلى الإقليم[٢٠]. وقال إن المستفيدين من برنامج اللجنة ولّدوا حوالي الثلث من مجموع الإيرادات الضريبية، وقرابة ٨,٥ في المائة من الوظائف في الجزر، أو ٣ ٠٠٠ وظيفة، قبل عام ٢٠٠٥. بيد أن القوانين الضريبية الاتحادية الجديدة، بما طبقته من شروط أشد صرامة بالنسبة للبرنامج، قد أحدثت أثرا سلبيا شديدا

(١٦) *St. Thomas Source*، ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥.

(١٧) معلومات وردت من الدولة القائمة بالإدارة.

(١٨) www.carribeannetwes.com، ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

(١٩) United States Virgin Islands Economic Review and Industry Outlook, United States Virgin Islands Bureau of Economic Research, www.usviber.org, December 2006.

(٢٠) سلطة التنمية الاقتصادية بجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، www.usvieda.org/EDC.

على إيرادات الإقليم. وفي دراسة أجرتها مؤسسة PriceWaterhouseCoopers بتكليف من الحكومة السابقة، قدرت المؤسسة الخسائر ما بين ٨٣ مليون و ١٠٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة، فضلا عن إمكانية ضياع ما بين ٢٠٠٠ و ٣٠٠ ٢ فرصة عمل بحلول عام ٢٠٠٧[٢١]. وقد أصدرت خزينة الولايات المتحدة مؤخرا مرسوما يخفف، اعتبارا من ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، القواعد التي تحكم شروط الإقامة في قوانين الضرائب، ومن الممكن أن يمدد ذلك المرسوم بعض المخاوف ويسمح بانتعاش أنشطة لجنة التنمية الاقتصادية[١٩].

١٩ - وفيما يتعلق بالتجارة، فإن جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة معفاة من أحكام قانون جونز، الذي يقضي بأن تحمل الشحنات المتنقلة بين موانئ الولايات المتحدة على متن سفن تحمل علم الولايات المتحدة. ويستفيد الإقليم من تسهيلات تجارية مؤاتية أخرى في إطار علاقته بالدولة القائمة بالإدارة.

باء - القطاعات الاقتصادية

١ - الزراعة ومصائد الأسماك

٢٠ - في أوائل عام ٢٠٠٥، عقدت شعبة الأسماك والحياة البرية التابعة لوزارة التخطيط والموارد الطبيعية جلسات استماع علنية بشأن مشروع خطة لإدارة حفظ موارد الأسماك والموارد البحرية في الإقليم. وتشمل الخطة معلومات بشأن كميات الأنواع الرئيسية وتوزيعها، وبيانا عن مواقع وأوضاع الموائل الرئيسية، ووصفا للمشاكل الرئيسية من قبيل التلوث، والصيد المفرط، وتدهور الموائل، ومقترحات بشأن تدابير الحفظ الضرورية وذات الأولوية لتنفيذ هذه الخطة[٢٢].

٢١ - وفي أوائل أيار/مايو ٢٠٠٥، اعتمد مجلس إدارة مصائد الأسماك لمنطقة البحر الكاريبي قواعد جديدة لصيد الأسماك ساهم فيها صيادو الأسماك في الإقليم، واشتملت على حظر صيد بعض الأنواع وفرض تقييدات على منطقة الصيد[٢٣]. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، تمت الموافقة على منحة اتحادية تبلغ زهاء ٠٠٠ ٣٥٠ من دولارات الولايات المتحدة لرابطة صيادي الأسماك في سانت توماس لغرض وضع بيانات عن الحياة البحرية

(٢١) *PricewaterhouseCoopers*, "Economic Impact of H. R. 4520 on United States Virgin Islands", 12 January 2005 (See, www.pwc.com).

(٢٢) *The Virgin Islands Daily News*، ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

(٢٣) المرجع نفسه، ٤ أيار/مايو ٢٠٠٥.

في الإقليم وآثار التلوث وتصريف التربة[٢٤]. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، عقد المجلس اجتماعا آخر لمناقشة الاستراتيجيات والقواعد الجديدة التي ستطبق خلال العامين المقبلين في المياه الإقليمية والاتحادية بغرض منع الصيد المفرط[٢٥].

٢ - الصناعة التحويلية والصناعة

٢٢ - تتوفر الحوافز للصناعة التحويلية، بفضل نظام تجاري يمنح مزايا فريدة لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. فالأصناف التي يتم تجميعها في الإقليم، يمكن أن تُصدَّر إلى الولايات المتحدة، دون استيفاء رسوم جمركية، حتى لو كان ما يصل إلى ٧٠ في المائة من قيمتها يتألف من مكونات أجنبية تخضع للرسوم الجمركية. وتشمل الحوافز الأخرى إعفاء الصانعين الجدد من ٩٠ في المائة من ضرائب الدخل المحلية المفروضة على الشركات، لمدة تتراوح بين ١٠ سنوات و ١٥ سنة.

٢٣ - وشهد قطاع الصناعات التحويلية نموا قويا في سنة ٢٠٠٦. فقد ارتفعت كميات صادراته الأساسية وهي النفط المكرر، ارتفاعا سريعا كما وقيمة، في حين ارتفعت مواطن العمل في الصناعات التحويلية بتسعة في المائة، من ٢ ١٧٠ موطن عمل في عام ٢٠٠٥ إلى ٢ ٣٦٦ في عام ٢٠٠٧[١٩].

٢٤ - ولا تزال تسيطر على القطاع الصناعي مصفاة هوفنسا، وهي ثالث أكبر مصفاة في نصف الكرة الغربي وثامن أكبر مصفاة في العالم. وهي تقع في سانت كروا وتنتج ٥٠٠ ٠٠٠ برميل يوميا من المنتجات البترولية المكررة. وتشترك في ملكية هوفنسا مؤسسة أميرادا هيس، وشركة بتروليوس دي فنزويلا.

٢٥ - وواصلت صناعة مشروب الروم تحقيق إيرادات ضريبية قياسية للحكومة. وهذه الحصيلة هي نتيجة مباشرة للصيغة المتعلقة باسترداد جزء من الضرائب وفقا لما سنَّه الكونغرس في عام ١٩٩٩، وقد انتهى العمل بها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

٢٦ - وإذ تواصل الحكومة السعي إلى تمديد العمل بهذه الصيغة بصورة دائمة، فإنها تأمل في أن يتم قريبا تمديد صيغة استرداد الضرائب بأثر رجعي.كما تعمل الحكومة وشركاؤها في صناعة مشروب الروم على تمديد الحماية التعريفية أطول فترة ممكنة، وزيادة التعريف بالاسم التجاري لروم جزر فرجن، والتعجيل بالتحول إلى إنتاج وبيع أنواع جيدة من هذا المشروب

(٢٤) *St. Thomas Source*، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

(٢٥) *The Virgin Islands Daily News*، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

لا تخضع للاعتبارات التعريفية[٢٦]. وخلال السنة المالية ٢٠٠٦، شُحنت كميات قياسية بلغت ٧،٧ مليون غالون من الروم إلى الولايات المتحدة، مسجلة ارتفاعا نسبته ١٧ بالمائة بالمقارنة بأرقام ٢٠٠٥[١٩].

٢٧ - وفي إطار ميزانية عام ٢٠٠٦، خصصت الأموال لهيئة التنمية الاقتصادية لتعزيز برنامج لجنة التنمية الاقتصادية لكي يشمل مختلف أنواع الصناعات غير الموجودة في الإقليم. وتستهدف على وجه التحديد شركات الصناعات التحويلية، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على تنويع الاقتصاد ويزيد من قدرته التنافسية ويوفر المزيد من الوظائف المجزية.

٣ - التشييد

٢٨ - شهد قطاع التشييد في عام ٢٠٠٦ نموا قارب ١٥ في المائة بإنجاز مشاريع فندقية كبيرة، وتحسين وتوسيع الطرق، وبناء المساكن، والموانئ وتطوير الممتلكات التجارية والسكنية[١٩].

٢٩ - ومن المتوقع أن يتواصل نمو هذا القطاع خلال السنة المالية ٢٠٠٧، بفضل عدة مشاريع إنتاجية جديدة مثل المكتبة الإقليمية، ومركز السجلات في جزية سان توماس، وبناء مساكن قليلة التكاليف، ومد الطرق[١٩].

٣٠ - وفي عام ٢٠٠٥، نظرت الهيئة التشريعية للإقليم في عدد من طلبات إعادة تحديد المناطق بما يتيح إنشاء المجمعات التجارية والوحدات السكنية. وقدِّم الدعم لمشاريع بناء المساكن بأسعار معقولة، لا سيما للأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط. وقد بدأ إنشاء هذه المساكن في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ وتواصل خلال عام ٢٠٠٦.

٤ - السياحة

٣١ - شهد قطاع السياحة، وهو أهم صناعة في الجزر، نموا في عام ٢٠٠٦ أقل من نموه في السنتين السابقتين. وبلغ مجموع عدد الزوار ٨٩٤ ٥٧٤ ٢[١٧]. وارتفع عدد الزوار جوا ارتفاعا طفيفا، في حين انخفض عدد الزوار بحرا بـ ٢،٤ في المائة في السنة المالية ٢٠٠٦، وإن بدأت الرحلات السياحية البحرية تشهد انتعاشا في الربع الأخير من السنة[١٩].

٣٢ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، بدأت شركة الطيران نورثواست آيرلايتز، التي يوجد مقرها في الولايات المتحدة خطا جديدا من الرحلات بدون توقف بين ديترويت وسان

(٢٦) الخطاب عن حالة الإقليم، ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ (www.onepaper.com/stthomasvi).

توماس[٢٧] وفي عام ٢٠٠٥، بدأت شركتان أخريان من شركات الولايات المتحدة، هما دلتا، وسبيريت، خطوط رحلات إلى سان كروا وسان توماس. وأفاد الحاكم السابق تيرنبول بأن الزيادة من الرحلات الجوية أدى إلى زيادة الاجتماعات والمؤتمرات التي تعقدها أوساط الأعمال التجارية وغيرها في الإقليم[٢٦]. وتواصل إدارة السياحة التابعة للإقليم تنظيم حملة إشهارية متكاملة للتعريف بالخدمات السياحية في سان كروا.

جيم - الشؤون المالية

٣٣ - لشركات الخدمات المالية، وكثير منها من المستفيدين بخدمات هيئة التنمية الاقتصادية، أهميتها الاقتصادية بالنسبة للإقليم. بيد أن نمو هذا القطاع تباطأ و لم يصل إلى ١ في المائة في عام ٢٠٠٦. وأفاد مكتب البحوث الاقتصادية في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة أن ذلك الركود يعزى أساسا إلى قانون إنشاء مواطن العمل الذي سنته الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٤، والذي وضع شروطا إضافية للإقامة في الإقليم. وقد هددت تلك التغييرات حالة العديد من المستفيدين من برنامج تخفيض الضرائب الذي تنفذه هيئة التنمية الاقتصادية في الإقليم كحافز لتشجيع الشركات على القيام بالمشاريع. وقد أغلق عدد من الشركات عملياتها منذ ذلك التاريخ، فانخفضت العائدات الضريبية التي يتلقاها الإقليم انخفاضا ملموسا[١٩].

٣٤ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، أعلن الحاكم السابق تيرنبول تشكيل قوة عمل ذات ولاية مدتها عامان لدراسة إمكانية إنشاء سوق للأوراق المالية في جزر فرجن.

٣٥ - ونال الإقليم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ درجة ثانية في تصنيف وكالة ستاندر آند بور Standard and Poor عن قدراته الاستثمارية. وتسمح تلك الدرجة للحكومة بالسعي إلى الحصول على تمويل بأدنى أسعار الفائدة وبإصدار سندات بشكل لا يرتبط بالعائدات الضريبية[٢٨]. ونتيجة لذلك، تمكن الإقليم منم تخفيض تكاليف إصدار سنداته بـ ٦ ملايين من دولارات الولايات المتحدة[١٩].

دال - النقل والاتصالات

٣٦ - توجد في الإقليم خمسة مرافق رئيسية لرسو السفن يمكن أن تستوعب سفن النزهة وبعض المراكب البحرية. وتوجد ثلاثة من هذه المراسي في سانت كروا،

(٢٧) www.caribbeannetnews.com، ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٦.

(٢٨) www.caribbeannetnews.com، ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

وهي ''ساوث شور'' و ''غالوز باي'' و ''فريدريكستيد''، بينما يوجد المرسيان الآخران في سانت توماس، ويتألفان من المرافق التي تديرها في كراون باي هيئة مرافئ جزر فرجن، وهي وكالة حكومية شبه مستقلة، وشركة ''ويست إنديان كومباني'' المملوكة للجزر.

٣٧ - وتتولى هيئة المرافئ تشغيل مطارين دوليين هما: مطار سيريل إ. كينغ في سانت توماس، ومطار هنري إ. رولسن في سانت كروا. وفي ما يتعلق بالنقل العام في الإقليم، خصصت الولايات المتحدة اعتمادا بقيمة ٢,٤ مليون دولار لتعزيز الشبكة وتحسين خدمات النقل بالحافلات التي تقوم بها شركة فيتران بالجزر[٢٩].

٣٨ - وفي ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٥، أجاز الكونغرس مشروع قانون للطرق السريعة والنقل خصص نحو ١١٥ مليون دولار للطرق في الإقليم، بما في ذلك اعتمادات لتنفيذ مشروعين خاصين لبناء طريقين سريعين في سانت توماس وسانت كروا. وعدل مشروع القانون أيضا مركز الإقليم في ما يتعلق بالحصول على تمويل اتحادي للنقل العام. فقد حصل الإقليم على مركز ''منطقة حضرية'' بما يتيح له الحصول على زيادات في التمويل المطلوب للنقل العام خلال السنوات المقبلة.

هاء - المرافق العامة والمياه ومرافق الصرف الصحي

٣٩ - تولد الكهرباء حراريا باستخدام الوقود المستورد. وتقدم هيئة المياه والكهرباء في جزر فرجن الخدمات إلى زهاء ٠٠٠ ٤٧ مستهلك. وعلى السنوات، أدى ارتفاع تكاليف النفط، وتقلص الإمدادات العالمية، وعدم وضوح الأوضاع الجغرافية السياسية، وانخفاض قيمة الدولار إلى ارتفاع أسعار البترين والكهرباء والمياه[٣٠]. وبغية الإبقاء على انخفاض تكاليف المرافق العامة والتخفيف من الخسائر المالية، شرعت الهيئة في بحث سبل تحسين الكفاءة وإيجاد مصادر بديلة متجددة للطاقة[٣١]. كما تُبذل الجهود لإيجاد مصدر بديل لتوفير الطاقة الكهربائية[٣٢].

٤٠ - ونظرا إلى أن إمدادات المياه العذبة محدودة، تُستخدم المياه المالحة بشكل واسع في الأغراض غير المنزلية، بما في ذلك مكافحة الحرائق وتصريف قاذورات المجاري. وتقوم هيئة المياه والكهرباء بتحلية المياه وتجميع مياه الأمطار لأغراض الاستخدام المنزلي. وتنتج محطة

(٢٩) *St. Thomas Source*، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

(٣٠) *The Virgin Islands Daily News*، ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٥.

(٣١) *St. Thomas Source*، ١٤ و ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

(٣٢) المرجع نفسه، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

لتحلية المياه في سانت توماس ٤,٤٥ مليون غالون يوميا. وتوفر الآبار، وبخاصة في سانت كروا، بقية إمدادات المياه العذبة اللازمة. ونظرا لارتفاع تكلفة المياه، يبلغ متوسط الاستهلاك اليومي للشخص الواحد ٥٠ غالونا في اليوم، أي نحو ثلث متوسط الاستهلاك في الولايات المتحدة.

خامسا – المسائل العسكرية

٤١ – مثلما هو الحال في الولايات المتحدة القارية، أصبحت مسألة الأمن الداخلي أحد دواعي القلق الأساسية في الإقليم؛ واعتمد الحاكم السابق تيرنبول أكثر من ٠٠٠ ٢٠٠ دولار لعمليات الأمن الداخلي في إطار ميزانية عام ٢٠٠٦[٣٣]. وطلبت حكومته أيضا عودة حرس السواحل من أجل المساعدة على وقف تدفق المهاجرين بصورة غير شرعية، وأعربت عن تأييدها لتحقيق وجود دائم في الجزر لإدارة الجمارك ودوريات الحدود التابعة للولايات المتحدة[٣٣].

٤٢ – وأوفد الحرس الوطني لجزر فرجن أكثر من ٣٠٠ من رجال الحرس إلى العراق، وأفغانستان، وخليج غوانتانامو، في كوبا. كما تم نشر جنود في البعثات الإنسانية الموفدة إلى هايتي وفي إطار جهود الإغاثة في لويزيانا في أعقاب إعصاري كاترينا وريتا[٢٦].

سادسا – الأحوال الاجتماعية

ألف – اليد العاملة

٤٣ – يتعين على أرباب العمل في الإقليم إتباع قوانين العمل الاتحادية والخاصة بالإقليم، مثل تلك التي تنظم الحد الأدنى للأجور، والصحة المهنية ومعايير السلامة، ودفع ضرائب الضمان الاجتماعي والتأمين ضد البطالة. وفي السنوات الأخيرة، ركزت الحكومة على تخفيض العمالة في فروع الحكومة الثلاثة جميعها مع القيام بتشجيع المشاريع والاستثمارات الخاصة لخلق فرص عمل جديدة. وانخفض معدل البطالة من ٧,٤ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٦,٢ في المائة في عام ٢٠٠٦[١٧].

٤٤ – وفي عام ٢٠٠٦، تلقى الإقليم منحة بـ ٠٠٠ ٧٥ دولار من وزارة العمل بحكومة الولايات المتحدة لتعزيز برنامج التعويضات على البطالة. وتلك الأموال مخصصة لدعم

(٣٣) المرجع نفسه، ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥.

الحكومة في منع صرف الاستحقاقات غير السليمة واقتفاء أثرها واستردادها، والتعجيل بإعادة التوظيف[٣٤].

٤٥ - ورغم ارتفاع تكلفة المعيشة في الإقليم خلال السنوات الثماني الماضية، فإن ارتفاع الأجور في القطاع الخاص لم يواكب نسق التضخم وتراجع عن مستويات العقود التي تم التفاوض بشأنها وعن المعايير الوطنية[٣٥].

٤٦- بيد أن القطاع العام شهد تحسّن الأوضاع المالية، وتمكنت الحكومة من زيادة جدول المرتبات لموظفي الحكومة في عام ٢٠٠٦. وتم الالتزام بما قيمته ١١٦ مليون دولار من الإيرادات لتحسين مرتبات موظفي الحكومة المركزية المصنفين[٢٦] وغير المصنفين، وموظفي جامعة جزر فرجن، والموظفين المتقاعدين عن العمل، خلال العام الحالي. وستشمل هذه الزيادة في المرتبات نحو ٨٥ في المائة من الموظفين النقابيين المصنفين. وتم رفع الحد الأدنى للأجر بالساعة في الإقليم ٥٠ سنتا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، ووصل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ إلى ٦,١٥ دولارات، عندما بدأ سريان زيادة إضافية قدرها خمسون سنتا[٣٦]. وبالإضافة إلى ذلك، ألغى الحاكم السابق تيرنبول خصما استمر لمدة عام في مرتبات الفرع التنفيذي ووافق على تشريع سيكون من شأنه زيادة الحد الأدنى للأجر السنوي لموظفي الحكومة من ٠٠٠ ١٥ دولار إلى ٠٠٠ ٢٠ دولار اعتبارا من أول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧[٤] [٣٧].

باء - التعليم

٤٧ - التعليم إلزامي ومجاني لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة والنصف والسادسة عشرة. وتتولى وزارة التعليم في الإقليم إدارة ١٥ مدرسة في سانت توماس، و ١٦ في سانت كروا، واثنتين في سانت جون. وأظهرت بيانات تعداد سنة ٢٠٠٠، التي صدرت في شباط/فبراير ٢٠٠٢، أن مجموع عدد المسجلين بالمدارس ممن هم في الثالثة من العمر فما فوق بلغ ١١٩ ٣٢ تلميذا. منهم ٥٢,٥ في المائة في المدارس الابتدائية، و ٢٣,٢ في المائة في المدارس الثانوية، و ٩ في المائة في الكليات أو الجامعات. وبيّن التعداد أيضا أن ٦٠,٦ في المائة من السكان البالغين ٢٥ سنة فما فوق هم خريجو

(٣٤) المرجع نفسه، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

(٣٥) *The virgin Islands Daily News*، ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

(٣٦) *St. Thomas Source*، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

(٣٧) *Virgin Islands Daily News*، ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

مدارس ثانوية، في حين أن ١٦ في المائة منهم حائزون لشهادة البكالوريوس أو شهادات أعلى منها.

٤٨ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، نشرت المؤسسة المجتمعية لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة تقريرا كشف عن أن قرابة نصف شباب الإقليم الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ١٩ سنة لم يحصلوا على شهادة إتمام الدراسة الثانوية، وأن ١٠ في المائة من المراهقين ممن تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ١٩ سنة لا يدرسون ولا يعملون، ويمثل عددهم نسبة أعلى بقليل من النسبة الوطنية البالغة ٩ في المائة[٣٧].

٤٩ - وفي مؤتمر صحفي عُقد في شباط/فبراير ٢٠٠٧، أصدرت وزارة التعليم في جزر فرجين التابعة للولايات المتحدة تقريرا تقييميا عن التقدم المحرز في الإصلاحات التعليمية والتحديات التي لا تزال قائمة. وبيّن التقرير أن ١٦ من المدارس العامة التي يبلغ عددها ٣٣ حققت أهدافها من حيث أداء تلاميذها في مجالي القراءة والرياضيات. وكان أداء الإقليم بالنسبة للفصول السابع والثامن والحادي عشر أدنى من أداء الفصول من الثالث إلى السادس. وبسبب أوجه القصور هذه لم تتمكن سوى سبع مدارس في الإقليم من تحقيق معايير الأداء السنوية المجملة في الدليل التقييمي لوزارة التعليم[٣٨].

٥٠ - ووعد الحاكم ديجونغ، في خطابه عن حالة الإقليم لعام ٢٠٠٧ بزيادة التشديد على تحسين كفاءات المعلمين وأداء التلاميذ. وأجمل خططا لتكليف المشرفين على المدارس بتشديد مراقبة عملية تعيين المعلمين[١١].

٥١ - وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، انتهى أجل اتفاق الامتثال الذي استمر ثلاث سنوات بين الإقليم ووزارة التعليم في الولايات المتحدة والمتعلق بمعالجة مشاكل إدارة الأموال المخصصة للتعليم في الإقليم. ومع أن الحكومة الاتحادية اعترفت بأن وزارة التعليم في جزر فرجن حققت تقدما ملحوظا صوب بلوغ الأهداف المحددة في الاتفاق، رئّي أنها لم تحقق الهدف الأهم المتمثل في تنفيذ برنامج جديد للإدارة المالية يتسم بمزيد من الشفافية، كما أنها لم تعيّن مديرا جديدا للمنح الاتحادية كان من المفترض أن يتولى تصريف شؤون المنح التعليمية الاتحادية لحين تنفيذ برنامج جديد للإدارة المالية[٣٩]. ومنذ أول تموز/يوليه ٢٠٠٥، تم حجب جميع المنح التي لم يبت فيها والمنح الجديدة للإقليم من أجل إنفاذ الامتثال[٤٠].

---

(٣٨) *St. Thomas Source*، ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

(٣٩) *The virgin Islands Daily News*، ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

(٤٠) المرجع نفسه، ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

وأفادت معلومات قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، أن مديرا اتحاديا جديدا اختير، وهو إجراء سيؤدي إلى الإفراج عما يزيد عن ٣٠ مليون دولار من المنح التعليمية الاتحادية المجمدة.

٥٢ - ولجامعة جُزُر فرجن حرمان جامعيان، أحدهما في سانت توماس والآخر في سانت كروا، ويدرس فيهما نحو ٥٠٠ ٢ طالب ما بين متفرغ وغير متفرغ. وتتيح الجامعة برامج للحصول على درجة البكالوريوس في ٣٣ ميدانا، ومناهج دراسية للحصول على درجة الماجستير في ميادين التعليم وإدارة الأعمال والإدارة العامة. وحسّنت الجامعة من أدائها الأكاديمي وحصلت على ٣٢ من منح البحوث في عام ٢٠٠٥ بما تربو قيمته على ١٤ مليون دولار. وحصلت الجامعة على ١,٧ مليون دولار كمعونة اتحادية لوضع برامج لتعزيز تعليم الأمريكيين السود، وحصلت على دفعة ثانية بنفس المبلغ لتنفيذ مبادرة ممولة اتحاديا لتنشيط القدرة التنافسية على إجراء البحوث في الإقليم[٤١].

جيم - الصحة العامة

٥٣ - من أجل سد الثغرات في النظام الصحي بالإقليم، قام مكتب الرعاية الصحية الأولية بجمع المعلومات لإعداد تقرير يحدد أوجه النقص التي تعتري الرعاية الصحية في جزر فرجن، كما يحدد الاحتياجات والتحديات. وكشف التقرير، الذي جمعت مادته جامعة ولاية نيويورك، عن وجود نقص في أخصائيي الرعاية الصحية المدربين، وعدم توافر برامج التثقيف، ووجود عدد محدود من الهياكل الأساسية للرعاية الصحية، فضلا عن العوائق المتعلقة بتوفير التمويل. وكان حجم قوة العمل في المجال الصحي بالنسبة للفرد الواحد في الإقليم أقل من مثيله بالمقارنة مع الولايات المتحدة ككل. وهناك نحو ٢٤ في المائة من سكان الإقليم، أو ٠٠٠ ٢٦ نسمة، لا يتمتعون بتأمين صحي، ويتعرض مقدمو خدمات الرعاية الصحية، وبخاصة المستشفيات، لآثار مالية ضارة سواء بسبب الحد الأقصى السنوي المفروض على المساهمات الاتحادية في برنامج ميديكيد Medicaid الخاص بالإقليم، أو نتيجة لوجود نسبة عالية من السكان غير المؤمن عليهم صحيا[٤٢].

٥٤ - ويجري حاليا بناء المركز الجديد لطب القلب في جزر فرجن، في جزيرة لاكروا، ومن المقرر إكماله في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وسيقدم المركز الذي ستبلغ تكلفته ٢٤ مليون دولار خدمات طب القلب إلى المقيمين في الولايات المتحدة وجزر فرجن[٤٣].

---

(٤١) المرجع نفسه، ١٩ و ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٥.

(٤٢) المرجع نفسه، ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٥، و ١ آب/أغسطس ٢٠٠٥.

(٤٣) www.caribbeannetnews.com، ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

٥٥ - وفي عام ٢٠٠٥، كان الإقليم لا يزال يعاني من أعلى عدد مؤكد من حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بالنسبة لكل ١٠٠ ٠٠٠ من مواطني الولايات المتحدة[٤٤]. وهناك حاليا ٨٦٢ شخصا في الإقليم كشف التشخيص عن إصابتهم بالمرض. ويعمل مسؤولو الصحة العامة المحليون على مكافحة وصمة الإصابة بالمرض وما يرتبط به من استبعاد، وعلى زيادة مستوى التثقيف والوعي بين الذين لم يخضعوا للفحص أو العلاج. وقامت وزارة الصحة بتجديد برنامجها الخاص بالتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وإعادة تنظيمه. وتقوم الوزارة، بفضل ٢,٣ مليون دولار حصلت عليها في شكل منح اتحادية، بالتركيز على برامج الوقاية المبكرة والتوعية المجتمعية[٢٦].

٥٦ - وواصلت إدارة الخدمات البشرية تقديم الخدمات إلى أشد السكان احتياجا إليها في الإقليم. ووفقا لما ذكره الحاكم السابق، انعكس نجاح الإدارة في انخفاض عدد الذين يتلقون إعانات اجتماعية بنسبة ٧٠ في المائة على مدى الخمس سنوات الماضية، من ٩٠٠ ٢ شخص في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٩٦ شخصا في عام ٢٠٠٥[٢٦]. وعينت الإدارة أيضا بوصفها الوكالة الرائدة لتنسيق الجهود المبذولة لمنع ظاهرة التشرد المزمنة في الإقليم والقضاء عليه كلية، وهي الظاهرة التي ارتبطت بالفقر والأمراض العقلية وتعاطي المخدرات. والجهود جارية للانتهاء من وضع خطة عمل في هذا الصدد لإدراجها ضمن ميزانية السنة المالية ٢٠٠٧[٢٦] [٤٥] .

٥٧ - ويبين تقرير المؤسسة المجتمعية المشار إليه أعلاه (انظر الفقرة ٤٨) أن قرابة ثلث أطفال الإقليم يعيشون في حالة من الفقر، بما يمثل زيادة طفيفة عن العام الماضي وقرابة ضعف متوسط نسبة الذين يعيشون في حالة من الفقر على الصعيد الوطني وهي ١٨ في المائة. وتضم سانت كروا أعلى نسبة من الأطفال الذين يعيشون في أسر ترأسها أمهات وحيدات، حيث تبلغ هذه النسبة ٤١ في المائة، تليها سانت جون بنسبة ٣٢ في المائة، وسانت توماس بنسبة ٢٨,١ في المائة. ونحو ١٠,٧ في المائة من الأطفال الرضع يولدون ناقصي الوزن، أي أنهم يولدون بوزن يقل عن ٥,٥ أرطال. ولمعدلات الوزن عند الولادة صلة وثيقة بمعدلات بقاء الطفل على قيد الحياة ونموه وتمتعه بصحة جدية بقية حياته[٤٦].

دال - حقوق الإنسان والمسائل المتصلة بها

٥٨ - يمكن الاطلاع على المعلومات عن حقوق الإنسان والمسائل المتصلة بها في ورقة العمل لعام ٢٠٠٣ (A/AC.109/2003/1، الفقرة ٤٣).

---

(٤٤) المرجع نفسه، ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

(٤٥) *The virgin Islands Daily News*، ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٥.

(٤٦) المرجع نفسه، ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

هاء – الجريمة ومكافحتها

٥٩ – في الخطاب الذي ألقاه الحاكم ديجونغ عن حالة الإقليم لعام ٢٠٠٧، وصف الجريمة بأنها من أخطر المشاكل الاجتماعية التي يواجهها الإقليم. وتعهد بتعيين المزيد من أفراد الشرطة وبإعطاء أولوية للعثور على مرتكبي الجرائم العالقة وبمعالجة حوادث العنف المترلي[١١].

٦٠ – وفي شباط/ فبراير ٢٠٠٧، أعلن الحاكم عن خطط في مبادرة لمكافحة الجريمة تتضمن تعيين مفوض جديد للشرطة ورئيسي شرطة إقليميين. وسيُعيّن أيضا مدع عام إضافي وموظف مكلف بتعيين أفراد الشرطة وتدريبهم، وستُنشأ وحدة تحريات في غضون السنوات الثلاث القادمة. وسيُقام أيضا خط هاتفي استعجالي (٩١١) في كامل الإقليم[٤٧].

٦١ – ومع ذلك لا تزال المعدلات المرتفعة للجريمة تشكل مثارا للقلق في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة.

سابعا – البيئة

ألف – حماية الموارد الطبيعية

٦٢ – وفقا لما جاء في تقرير وكالة حماية البيئة عن حالة البيئة في المنطقة ٢ (لعام ١٩٩٨)، تواجه النظم الإيكولوجية لجُزُر البحر الكاريبي تهديدات ليست صادرة ليس فقط عن كوارث طبيعية، كالأعاصير، وإنما أيضا عن تأثيرات بشرية مثل قاذورات المجارير غير المعالجة بطريقة صحيحة، وتحويل الأراضي وإزالة الأحراج على نطاق واسع، والإفراط في صيد الأسماك، والأنشطة المتصلة بالسياحة. وفي المقابل، من المهم حماية النُّظُم الإيكولوجية إذا أريد الحفاظ على السياحة المولدة للنمو الاقتصادي. وفي الخطاب الذي ألقاه الحاكم ديجونغ عن حالة الإقليم لعام ٢٠٠٧، أكد على ضرورة حفظ بيئة الإقليم والتشجيع في الوقت نفسه على النمو الاقتصادي، لاسيما في القطاع السياحي[١١].

٦٣ – ومع ذلك، خلصت دراسة أجرتها الإدارة الوطنية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي في آب/أغسطس ٢٠٠٥ إلى أن الشعاب المرجانية في الإقليم تتعرض لما يقل عن ١٠ أنواع من الإجهاد، من بينها تغير المناخ، والأمراض، والعواصف الاستوائية، وتنمية السواحل والصرف الساحلي، وتلوث السواحل، والسياحة والترويح. وقد نوقشت تلك التحديات في اجتماع لفرقة العمل المعنية بالشعاب المرجانية والتابعة للولايات المتحدة، في تشرين

(٤٧) www.caribbeannetnews.com، ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ في سان توماس، ودعت فرقة العمل إلى تكثيف الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل وضع حد لتدهور حالة الشعاب المرجانية[٤٨].

٦٤ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، أعلن الصندوق الاستئماني للأراضي العامة، وهو منظمة غير ربحية مهمتها المحافظة على الأراضي العامة، عن خطة لشراء وصيانة ٤١٥ أكر في جزيرة سان جون، لتضاف إلى المحميات الوطنية لجزر فرجن. وستمثل مساحة تلك المحميات بعد عملية الشراء ٧٠ في المائة من أراضي الجزيرة[٤٩].

باء - التأهب للكوارث

٦٥ - تواجه جُزُر فرجن التابعة للولايات المتحدة أعاصير وفيضانات متكررة فضلا عن وقوعها داخل منطقة معرضة لخطر الزلازل. وتقدم الوكالة الاتحادية لإدارة الطوارئ، بوجه عام، برامج للتخفيف والتأهب والاستجابة والإنعاش في الإقليم من خلال وكالة جُزُر فرجن الإقليمية لإدارة الطوارئ. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٦، درّبت الوكالة مجموعة من ٦٠ متطوعا يمثلون فريق طوارئ للمساعدة في تصدي الإقليم لحالات الطوارئ والتعافي منها[٥٠].

ثامنا - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

٦٦ - في الجلسة الثانية عشرة للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، المعقودة في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أدلى ممثل جُزُر فرجن التابعة للولايات المتحدة ببيان (انظر A/AC.109/2006/SR.12).

٦٧ - واستعرض الممثل في ذلك البيان القرارات التي اتخذتها اللجنة الخاصة فيما يتصل بالإقليم منذ تولي الحكومة الحالية الحكم في عام ١٩٩٩، وقال إنه يعتقد أن عدم تنفيذ تلك القرارات لا يزال يمثل عائقا كبيرا أمام تحقيق إنهاء الاستعمار.

٦٨ - وأشار ممثل جُزُر فرجن التابعة للولايات المتحدة أمام اللجنة السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) في جلستها السادسة المعقودة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ (انظر A/C.4/61/SR.6) إلى أن عدم تنفيذ تلك القرارات لا يزال يؤخر تنفيذ ولاية إنهاء الاستعمار.

---

(٤٨) بيان صحفي صادر في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ عن وزارة داخلية الولايات المتحدة.

(٤٩) www.caribbeannetnews.com، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

(٥٠) *St. Thomas Source*، ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦.

٦٩ - وفي المنتدى الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ عن مسألة إنهاء الاستعمار، المعقود في يانوكا، بفيجي من ٢٨ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، ذكر ممثل الإقليم أن صياغة الدستور المحلي لجُزُر فرجن التابعة للولايات المتحدة يجب أن تسبق أي تحديد للمركز القانوني الدائم لها. وقال يجب أن يصاغ الدستور داخل إطار قوانين الدولة القائمة بالإدارة وعلى أساس الاعتراف بانطباق البند المتعلق بالأقاليم في دستور الولايات المتحدة. ودعا أيضا إلى قيام الأمم المتحدة بمراقبة عملية إنهاء استعمار الإقليم مراقبة متواصلة[٥١].

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٧٠ - تكلم ممثل الولايات المتحدة أمام اللجنة السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) في جلستها السادسة المعقودة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ (انظر A/C.4/61/SR.6) وتناول مسألة إجرائية تتعلق بطلب تقدم به أحد المقيمين في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة لمخاطبة اللجنة بصفة رسمية، قائلا إن الإقليم جزيرة تابعة للولايات المتحدة. ولذلك، فإن لحكومة الولايات المتحدة، الدولة القائمة بالإدارة، وحدها ولاية قضائية لتمثيل الإقليم. وأشار إلى أن ممثل جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ليس عضوا في وفد الولايات المتحدة وليست له أية صفة رسمية. وأضاف أنه، مع ذلك وبروح من التعاون وبغية التعجيل بوفاء اللجنة بأعمالها الهامة، لا يعترض على مخاطبة الممثل للجنة. بيد أنه ما ينبغي اعتبار ذلك رأي وفده النهائي في المسألة.

٧١ - وأجمل جيفري ت. بيرغر، مساعد وزير الخارجية، المكلف بالشؤون التشريعية، في رسالة مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وموجهة إلى ممثل لساموا الأمريكية في الكونغرس موقف حكومة الولايات المتحدة من مركز ساموا الأمريكية وغيرها من المناطق الجزرية التابعة للولايات المتحدة. وأشار مساعد وزيرة الخارجية في رسالته إلى أن مركز الجزر فيما يتعلق بعلاقاتها السياسية مع الحكومة الاتحادية أمور داخلية تهم الولايات المتحدة ولا تهم ما تتناوله اللجنة السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار. وأشار أيضا في رسالته إلى أنه ليس للجنة الخاصة سلطة تغيير العلاقة بين الولايات المتحدة وتلك الأقاليم، بأي وجه من الوجوه، وليس لها ولاية إدخال الولايات المتحدة في مفاوضات بشأن مركز الأقاليم. وقال إن الحكومة الاتحادية للولايات المتحدة تقدم بانتظام، في إطار التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، بيانات إحصائية وغيرها من البيانات ذات طابع تقني تتعلق بظروف الإقليم

(٥١) انظر تقرير المنتدى الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ عن تنفيذ العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار: أولويات العمل، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والستون، الملحق رقم ٢٣ ألف (A/61/23/Add.1).

الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، وأنها تقدم في الوقت نفسه إلى اللجنة الخاصة استكمالا منتظما عن الأقاليم التابعة للولايات المتحدة، بروح من التعاون من جانب الولايات المتحدة بوصفها الدولة القائمة بالإدارة. والتقارير السنوية أيضا فرصة لتصويب الأخطاء في المعلومات التي يمكن أن تكون اللجنة الخاصة قد تلقتها من مصادر أخرى. وكانت الجمعية العامة قد وافقت في عام ١٩٦٠ على مجموعة من المبادئ التي تحدد إن كان إقليم ما لا يتمتع بالحكم الذاتي، وعلى الولايات المتحدة أن تقدم إلى اللجنة الخاصة معلومات تثبت تلبية تلك الشروط قبل أن توافق اللجنة على شطب تلك المناطق الجزرية من القائمة[٥٢].

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

١ - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

٧٢ - اتخذت لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار في جلستها الثانية عشرة المعقودة في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ مشروع القرار A/AC.109/2006/L.9 بدون تصويت

٢ - الجمعية العامة

٧٣ - في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، اتخذت الجمعية العامة، بأغلبية ١٧٣ صوتا مقابل لا شيء وامتناع أربعة أعضاء عن التصويت القرارين ١٢٨/٦١ ألف وباء. والجزء الحادي عشر من القرار ١٢٨/٦١ باء مخصص بالتحديد لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة.

---

(٥٢) http://samoanews.com، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.